مجلس التعاون

إقبال كبير على جناح الشارقة في اسطنبول

الشارقة / وام :

حقق جناح إمارة الشارقة ضمن معرض شرق البحر المتوسط للسياحة والسفر بمدينة اسطنبول نجاحاً متميزاً في المعرض من خلال إقبال المعنيين بصناعة السياحة والسفر من مختلف الدول المشاركة.

وكان وزير السياحة التركي (أرتور جوناي) قد زار جناح الإمارة خلال حفل افتتاح المعرض والتقى محمد علي النومان مدير عام هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة وأعضاء وفد الشارقة للمعرض وأثنى على موروث الشارقة الثقافي والتراثي الذي يجعل منها وجهة سياحية متميزة على مستوى المنطقة.

وتناولت مباحثات ممثلي وفد إمارة الشارقة في المعرض مع كبار رجال الأعمال والشركات المتخصصة في قطاع السياحة والسفر العاملة في تركيا وعدد من رؤساء وفود الدول المشاركة في المعرض سبل تفعيل حركة السياحة المشتركة مع سوق السياحة التركي خاصة أن الشارقة أصبحت واحدة من أبرز الوجهات السياحية المفضلة لدى السياح الأتراك الذي ينظرون لها كمركز للسياحة التراثية والتاريخية والثقافية في المنطقة بالإضافة إلى العديد من عوامل الجذب السياحي المتنوعة التي رسخت مكانة الإمارة على خارطة السياحة العالمية.

وحول مشاركة إمارة الشارقة في معرض شرق البحر المتوسط للسياحة والسفر قال النومان أن إمارة الشارقة باتت معروفة لدى سوق السياحة التركي وهي وجهة سياحية مفضلة لدى السياح الأتراك القادمين إلى دولة الإمارات .

وأكد النومان ان الاستثمار السياحي والفندقي يمثل إحدى القنوات الاستثمارية الرابحة خلال الفترة القادمة وذلك نبعا لما تحقق في العام المنصرم الذي كان الأبرز في تدفق الاستثمارات السياحية إلى الإمارة كذلك الحال بالنسبة إلى التدفق السياحي إلى الإمارة الذي ارتفع بشكل ملحوظ خلال العام الماضي.

جناح الشارقة

أضواء

ضرورة تجديد خطابنا الديني

يقتضي وقتنا الحالي بما نعانيه من ويلات الإرهاب والعبث بمقدرات الوطن تجديد خطابنا الديني بحمولاته المتشددة ونظرته الأحادية، ويتوجب هذا التجديد جهدا مخلصا و عملا دؤوبا على صعد مختلفة.. انطلاقا من خطب الجمع، وعبر الخطاب الوعظي بشقيه الرجالي والنسائي الذي يتحتم عليه أن ينسلخ من جلده القديم، ويحاول تجديد نفسه وغربلة مفردات خطابه ليكون قادرا على مجابهة الإرهاب وحماية الوطن من عبث العابثين.

أمل زاهد

فهذا الخطاب لا يزال يشدد في معظمه على آليتي الترغيب والترهيب مركزا على التفاصيل والقشور، دون قدرة على الحفر عميقا حيث الإشكاليات الحقيقة والتحديات التي تواجهها الأمة. ولا يزال الإعلام أيضا بوسائله المختلفة عاجزا عن مواجهة الفكر التكفيري بفكر يوازيه وينقض أدبياته ويوضح هشاشة محتواه. أما الإعلام الديني المرئي عبر قنواته المتخصصة فقد غرق حتى أخمص قدميه في العقلية الاستهلاكية، حتى صار يعرض صور دعاته جنبا إلى جنب مع صور أبطال المسلسلات الرمضانية!

لا يبدو أن ما بذل حتى الآن كافيا لتغيير العقلية الجمعية، ومن الواضح أننا نحتاج إلى استراتيجيات وآليات جديدة لنتمكن بواسطتها من تغيير الخرائط الذهنية. فمازال خطاب التنطع والغلو في الدين والتشدد في صغائر الأمور، والتعلق بالشكلانية والتفاصيل الصغيرة على حساب جوهر الدين وتعاليمه الأساسية هو السائد! وما زالت جاهزية الأحكام واستسهال تسديد الاتهامات هي المسيطرة على مشهدنا الثقافي، فالويل لك ثم الويل لو تجرأت وخرجت على الناس بحديث مغاير لما حقن به وعيهم، ولا بد من أن يتم تبويبك تحت خانة الخارجين والمرفوضين إذا ما قلت بالتعددية أو دعوت إلى تقبل الآخر، أو إلى تبني لغة الحوار! أما إذا دعوت لإنصاف المرأة والأقليات المهمشة فقد أتيت لعمري بهتانا وإثما عظيما، ولا بد من وضعك مع المتآمرين على الأمة والخارجين على ثوابتها! أما إذا تجرأت ودعوت إلى إعمال العقل والاحتكام إلى منطقه فلا بد أن تتهم في دينك وعقيدتك، فأنت بذلك تنكر النقل وأهميته في الشريعة!

من الأهمية بمكان خلق خطاب متسامح تعددي،وفي تقديري أن فتح القنوات أمام التيار التنويري لنشر فكره في المعاقل التعليمية عبر الثقافة السمعية، التي أثبتت أنها الأكثر فعالية في التأثير على الوعي الجمعي سيساهم في صنع هذا الخطاب. فهناك الكثير من العوائق التي توضع في وجه من لا يصنف من التيار الديني إذا ما أراد أن يحاضر في المدارس والكليات والجامعات، وعلى التيار التنويري أن ينزل من أبراجه العاجية ليخاطب الجماهير بلغة لا تتعالى عليه ولا تقفز على مستويات وعيه.

بات تجديد الخطاب الديني والتركيز على جوهر الشريعة ولبها ضرورة حتمية، فما نحتاجه اليوم هو خطاب يعيد الاعتبار لأهمية أدب التعامل، ويركز على أهمية العمل وإتقانه وربطه بالعلم، ويشدد على قدسية الروح الإنسانية وعلى عمارة الأرض، وإلا فالهلاك هو ما ينتظر شبابنا!

عن / صحيفة "الوطن" السعودية

الغرف التجارية الخليجية تسعى للتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص

الرياض / وكالات :

تصدر موضوع تأسيس السوق الخليجية المشتركة وخدمة القطاع الخاص الخليجي جدول أعمال ممثلي القطاع الخاص الخليجي في الاجتماع الثالث والثلاثين لرؤساء اتحاد الغرف التجارية الخليجية الذي عقد في الرياض يوم الأحد الماضي.

وأكد المجتمعون استمرار الاتحاد في أداء مهامه لخدمة القطاع الخاص الخليجي في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة حاليا، عقب الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة.

وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين الدكتور عصام عبدالله أن الأمانة للاتحاد قدمت عدة آليات لإنجاح السوق من بينها إعداد دراسة حول السوق الخليجية المشتركة، والمعوقات التي تحول دون صدور العملة الخليجية الموحدة. واكد الاجتماع ان المرحلة المقبلة تتطلب السعي إلى تفعيل آليات العمل المشترك وتطويرها، والسعي الى توفير البيئة المناسبة للتنسيق بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص الخليجية.

وتسلم فخرو مهام رئاسة الدورة القادمة لمجلس اتحاد الغرف الخليجية. وقال إن المنطقة تقف اليوم على أعتاب مرحلة اقتصادية جديدة هامة بعد الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة، وأمل فخرو أن ينتقل الخليج إلى الوحدة الاقتصادية التامة وإصدار العملة الخليجية الموحدة.

وقال إن الاجتماع ناقش برنامج عمل الاتحاد للعام الحالي والذي تركز على أهمية جعل السوق الخليجية المشتركة محور نشاطات الاتحاد خلال العام 2008،خاصة وأن الاتحاد شهد خلال العام 2007 عدداً من التغييرات والتطورات في اكثر من مجال.

وبين أن الاجتماع استعرض أنشطة وفعاليات الأمانة العامة للاتحاد للعام2007 وتوصيات الاجتماع ٢٣ لمجلس الاتحاد الذي عقد في البحرين في ابريل الماضي والخطوات التي اتخذت حيال تنفيذها الى جانب ما قامت به الأمانة العامة للاتحاد من أنشطة وفعاليات خلال العام . كما تم في الاجتماع اعتماد أنظمة ولوائح اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها لائحة اللجان القطاعية والعمل على تطبيقها بعد اعتماد تسمية اللجان القطاعية، واقرار الهيكل الوظيفي والوصف الوظيفي للعاملين بالأمانة العامة.

وتم اعتماد مشروع الموازنة التقديرية للأمانة العامة للاتحاد للعام 2008،واعتماد التعاون مع أكاديمية الإمارات في مجال التدريب والتوطين والتوظيف،وتفعيل اتفاقية التعاون بين أمانة الاتحاد واتحاد الغرف الأوروبية بالإضافة إلى بحث موضوع التعاون بين أمانة الاتحاد والأمانة العامة لمجلس التعاون في تحقيق السوق الخليجية المشتركة ودور الاتحاد والقطاع الخاص في إقامة السوق الخليجية المشتركة،وضمان دور أكبر للاتحاد والقطاع الخاص في رسم سياسات التنمية الخليجية بما في ذلك السوق الخليجية المشتركة.

وقال إن الأمانة للاتحاد قدمت خلال الاجتماع عدة آليات لإنجاح السوق من بينها إعداد دراسة حول السوق الخليجية المشتركة تركز على التحديات والمعوقات التي تحد من تطبيق هذه السوق، والمعوقات التي تحول دون صدور العملة الخليجية الموحدة ، وإجراء مفاوضات جماعية مع الشركاء الرئيسيين لدول المجلس مع الدول والتكتلات والمجموعات الاقتصادية، مراجعة القوانين والقرارات المتعلقة بالشأن الاقتصادي والتحقق من تنفيذها، وضع الأنظمة والقوانين الإلزامية في العديد من المجالات الاقتصادية مثل (قانون التجارة، الجمارك، أعمال التأمين، القطاع الخاص المصرفي، حماية المنتجات الصناعية، الوكالات التجارية، العلامات التجارية والاستثمار الأجنبي).

وقد اكد الاجتماع الثالث والثلاثون لمجلس الاتحاد خلال المناقشات التي تمت بين الغرف الاعضاء ان متطلبات المرحلة المقبلة تتطلب السعي بشكل حثيث الى تفعيل آليات العمل المشترك وتطويرها بما يتفق مع التوقعات والطموحات في تنمية دور القطاع الخاص الخليجي في تنمية مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وذلك من خلال السعي الى توفير البيئة المناسبة للتنسيق بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص الخليجية، وتفعيل التعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تعزيز العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص في مجالات التجارة والاستثمار، ومعالجة الصعوبات ومعوقات التبادل التجاري، وتعميق روابط الاتصال والحوار المباشر بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال في دول المجلس وفق أطر مؤسسية ومنهجية دائمة ومستقرة بما يساهم في دعم التعاون بينها في مختلف المجالات.

كما نوه الجميع الى ان القطاع الخاص الخليجي سيواجه العديد من التحديات بعد انطلاق السوق الخليجية المشتركة الامر الذي يتطلب تعاونا اوثق مع مجلس التعاون الخليجي خاصة بعد تشكيل اللجان القطاعية الخليجية التي من المؤمل أن تلعب دوراً مهما في المشاركة في وضع القرار الاقتصادي مع نظرائه من اللجان في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي إلى جانب فتح مجالات أوسع وأرحب للتكامل مع التكتلات والأسواق الخارجية الواعدة والدخول معها في شراكات إستراتيجية تعود بالنفع على الاقتصاد الخليجي.

واكد الاجتماع على اهمية أن تشهد المرحلة المقبلة استمرارا في التطور النوعي في عمل الاتحاد خاصة في مجال تعزيز آليات العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتوجهاته المستقبلية، وتذليل المعوقات الاقتصادية التي تعترض القطاع الخاص ورجال الأعمال والاستثمارات الخليجية البينية من خلال الارتقاء بمستوى التعاون بين الغرف الأعضاء واستقراء مقترحات وتصورات كل غرفة خليجية حول المشاكل التي تعترض العمل الاقتصادي الخليجي من اجل بلورة موقف موحد للقطاع الخاص حول القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك .

وتم في الاجتماع تعيين عبدالعزيز الزياد أمين عام مساعد للاتحاد منذ بداية شهر مارس القادم .والزياد سعودي الجنسية عمل في مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودي لفترة طويلة تقلد فيها عدة مناصب، وهو شخصية ديناميكية وله خبرة واسعة في مجال عمل الغرف الخليجية والعربية والعديد من المؤسسات الإقليمية والدولية. واختتم الاجتماع بتأكيد الغرف الخليجية حرصها التام على تكثيف التعاون والتنسيق بينها من اجل العمل على إنجاح مسيرة التكامل الاقتصاديوتنفيذ متطلبات قيام السوق الخليجية المشتركة وذلك بالتعاون المثمر والبناء مع كافة الجهات الحكومية والرسمية الخليجية المعنية وعلى رأسها أمانة مجلس التعاون الخليجي من اجل ترجمة متطلبات قيام السوق الخليجية على ارض الواقع كي يلمس المواطن الخليجي نتائج هذه الجهود الطيبة تقدما ورخاء ورفاهية تتناسب مع الأهمية الكبيرة لدول المجلس على الصعيدين الإقليمي والعالمي

شركة «تعمير» الإماراتية تشارك في معرض العقارات الدولي 2008

الشارقة / وام :

شاركت شركة تعمير القابضة كراعي بلاتيني لمعرض العقارات الدولي للعام 2008 في مركز دبي الدولي للمعارض والمؤتمرات ويعد المعرض الحدث السنوي الأبرز من نوعه في الشرق الأوسط على صعيد أسواق العقارات الدولية والإقليمية وتجمعاً لأقطاب صناعة التطوير العقاري وملتقى بين المطورين والمستثمرين ومناسبة لعقد الصفقات.

وتعتزم شركة تعمير القابضة عرض نخبة واسعة من أبرز مشاريعها المتميزة خلال أيام المعرض حيث يتسنى للمستثمرين الاطلاع على أهم تفاصيل المشاريع التي يتمّ تطويرها في مختلف إمارات الدولة ومنها/ إمبيريال رزيدنس و سيلفر تاور و بلاتينيوم تاور وإيليت رزيدنس/ في إمارة دبي ومشروعها / تعمير تاورز/ و بوابة شمس أبوظبي في إمارة أبوظبي وبريستيج هايتس في إمارة الشارقة وغيرها من المشاريع.

وأعرب عبد الله حاج علي الرئيس التنفيذي لشركة تعمير القابضة عن ثقته في تحقيق مشاركة ناجحة في هذا المعرض بعد استكمال كافة الاستعدادات لرعايته للمرة الثالثة على التوالي مؤكدا أن معرض العقارات الدولي يعدّ أحد المحافل الرئيسية التي تُسهم في ظهور تعمير القابضة على المستوى الدولي وذلك ضمن استراتيجية الترويج الهادفة إلى إشهار الاسم التجاري لتعمير وتسويق مشاريعها عالمياً.

وأضاف ان هذا النوع من الفعاليات الرائدة والمتخصصة يسهم في ايجاد فرص مضاعفة للشركات المشاركة لتعزيز مكانتها في السوق ومواصلة نمو أعمالها وتوسيع نطاق أصولها اقليمياً ودولياً الى جانب انها توفر منبراً لاستطلاع فرص جديدة وتبادل الآراء والمقترحات ومناقشة الصعوبات والتحديات والاطلاع على آخر الابتكارات والتوجهات مما يسهم في الخروج برؤية شاملة تساعد على الارتقاء بجودة المشاريع.

يذكر ان المعرض يركز على المبيعات والاستثمار في العقارات المختلفة حيث استقطب الحدث في دورته السابقة أكثر من 20 ألف زائر من مختلف أنحاء العالم ويتوقع إجتذاب المزيد خلال هذا العام مع التأكد من مشاركة 300 شركة تقوم بعرض منتجاتها العقارية على مساحة تبلغ نحو 17 ألف و300 متر مربع.

3 مليارات ريال لمشاريع صحية جديدة في السعودية

الرياض / وكالات :

قال وزير الصحة السعودي الدكتور حمد بن عبدالله المانع أن ميزانية الصحة للعام الجاري تضم مشاريع صحية في مناطق المملكة بتكلفة تتجاوز 3 مليارات ريال وأن ميزانية هذا العام تبلغ 25.8 مليار ريال بزيادة قدرها ٪11 عن ميزانية العام الماضي.

وأوضح المانع أن هذه المشاريع تشمل حوسبة 50 مستشفى و300 مركز صحي مع نظام المعلومات بتكلفة680 مليون ريال وإنشاء مركزين طبيين تخصصيين سعة 200 سرير في مستشفى أبها العام والملك فهد بجازان(جنوب) بتكلفة إجمالية تبلغ 160 مليون ريال.

كما تضم إنشاء برج طبي للأورام في مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام (شرق) سعة200 سرير بتكلفة إجمالية تبلغ80 مليون ريال وكذلك إنشاء ثلاثة مستشفيات جديدة تتمثل في مستشفى الولادة والأطفال بمنطقة تبوك (شمال) سعة200 سرير بتكلفة إجمالية120 مليون ريال ومستشفى الجموم بسعة100 سرير بتكلفة80 مليون ريال.

ويضاف إلى ذلك إنشاء مستشفى غرب الرياض بسعة300 سرير بتكلفة200 مليون ريال بالإضافة إلى إنشاء برج طبي بمستشفى الأمل للصحة النفسية بالطائف (غرب) سعة 500 سرير بتكلفة إجمالية قدرها350 مليون ريال .

وزير الصحة السعودي

4 شركات و69 فرعاً و283 شريكاً استثمارياً أمريكياً في البحرين

المنامة / وكالات :

أظهرت آخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة أن رؤوس أموال الأشخاص المشاركين في شركات تجارية في البحرين من الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع من 3،14 مليون دينار بحريني في فبراير 2005 إلى 6،16 مليون دينار في يناير 2008 بزيادة تقدر نسبتها بحوالي ٪16.. في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه رؤوس أموال الشركات الأمريكية (المشاركة) في البحرين من 2،4 ملايين دينار بحريني في فبراير 2005 إلى 3،5 ملايين دينار في يناير الماضي 2008 بزيادة نسبتها حوالي ٪26.. وبلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة سواء من الشركات أو الأفراد في يناير 2008 حوالي 22 مليون دينار بحريني في مقابل 5،18 مليون دينار في فبراير 2005 بزيادة حوالي 3،5 ملايين دينار أي ما نسبته ٪19.. صرح بذلك الدكتور حسن فخرو وزير الصناعة والتجارة البحرينية على هامش المؤتمر الأول لمراجعة اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية الذي عقد مؤخرا بحضور ممثلي وزارة التجارة الأمريكية والسفير الأمريكي في البحرين. وقال الوزير ان خلال الفترة من بدء تنفيذ الاتفاقية في أول أغسطس 2006 وحتى 14 يناير الماضي ارتفعت رؤوس أموال المستثمرين الأمريكيين (الأشخاص) المساهمين في شراكات تجارية في البحرين بمقدار أكثر من مليون دينار.. في حين ارتفعت مساهمات الشركات الأمريكية المشاركة في استثمارات بالبحرين بمقدار 6،551 ألف دينار. أما عن عدد المستثمرين الأمريكان في البحرين فقد بلغ 49 مستثمراً دخلوا في شراكات تجارية واستثمارية مختلفة في المملكة منذ تطبيق الاتفاقية وهناك عدد مماثل يبدي رغبة في الدخول في استثمارات مع شركاء بحرينيين ستكشف عنه الشهور القلائل القادمة.. في حين سجل خلال هذه الفترة شركة أمريكية واحدة برأس مال أمريكي خالص و10 فروع لشركات ومؤسسات أمريكية كبرى في البحرين.. بالإضافة إلى 14 شركة كشركاء تجاريين في استثمارات متنوعة داخل المملكة. وأضاف الدكتور فخرو أنه بذلك ترتفع إجمالي الشركات الأمريكية (100 ٪ رؤوس أموالها أجنبية) في البحرين إلى 4 شركات ويرتفع إجمالي عدد فروع الشركات والمؤسسات الأمريكية في البحرين إلى 69 فرعا.. وعدد الشركات التي تدخل الولايات المتحدة فيها بشراكة مع مستثمرين آخرين إلى 51 شركة.. والعدد الإجمالي للأشخاص المشاركين في استثمارات بالبحرين إلى 232 شخصا. وأكد الوزير أن هذه مؤشرات إيجابية جدا وتدل على النهضة الاقتصادية التي تعيشها البحرين وأننا نسير في الطريق الصحيح.. كما تؤكد ما أتاحته هذه الاتفاقية على وجه الخصوص من مزايا وتسهيلات ساعدت على استقطاب مثل هذه الشركات الكبرى إلى البحرين.. وبالتالي أيضا ما يتيحه ذلك من فرص عمل وتشغيل لرؤوس الأموال في السوق البحريني.. علما بأن التبادل التجاري بين البلدين في العام الفائت 2007 قد تجاوز ما قيمته 3،1 مليار دولار أمريكي بزيادة تقدر بحوالي ٪30 عن قيمة التبادل التجاري بين البلدين في .2006 وشدد الوزير مجددا على أهمية دور القطاع الخاص البحريني في الاستفادة من الفرص العديدة التي تتيحها الاتفاقية لتنمية أعمالهم وخلق فرص استثمار واعدة من شأنها المساهمة في الرواج الاقتصادي للمملكة وتوفير فرص أعمل أكبر لأبنائها. وأكد دكتور فخرو أن اتفاقية التجارة الحرة بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية كان لها ردود فعل إيجابية على المستوى الاقتصادي في كلا البلدين .. مشيرا إلى إن استفادة البحرين من الاتفاقية ستتزايد خلال السنوات القادمة وأنه من المهم للغاية النظر الى الاتفاقية على المدى الطويل إذ من الصعب قياس الإصلاحات الاقتصادية والاتفاقات من هذا النوع خلال فترات زمنية قليلة.

البحرين

شركة «كيبكو» الكويتية تعد بصفقات مماثلة لصفقة لوطنية للاتصالات

الكويت / وكالات :

أعلنت شركة مشاريع الكويت تحقيق صافي ربح قياسي بمبلغ 521,7 مليون د.ك. (1,9 مليار دولار اميركي)، أو 513,61 فلساً 1,88 سنت اميركي للسهم الواحد للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2007، أي بزيادة قدرها 942 في المائة فوق صافي الربح البالغ 50,1 مليون دينار كويتي أو 48,51 فلساً للسهم الواحد لعام 2006 .

وتتضمن نتائج شركة مشاريع الكويت الإيرادات المتحققة من عمليات بيع بعض الأصول خلال عام 2007، وأهمها بيع حصة مجموعة شركة المشاريع في الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة، حيث بلغت قيمة تلك الصفقة 1,1 مليار د.ك، وهي أضخم صفقة بيع على مستوى الشركات في تاريخ الكويت، وأكبر صفقة عابرة للحدود في منطقة الخليج، وتمثل تقييماً قياسياً على مستوى قطاع الاتصالات.

إلى هذا أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 90 في المائة (90 فلساً للسهم الواحد) لعام 2007 بالمقارنة مع 50 في المائة (50 فلساً للسهم) في عام 2006، و10 في المائة أسهم منحة (بما يعادل 10 أسهم لكل 100 سهم)، علماً بأن هذه التوزيعات خاضعة لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين والجهات الرقابية المختصة.

كما سجلت شركة مشاريع الكويت ارتفاعاً بنسبة 200 في المائة في مجموع الأصول المجمعة التي ازدادت إلى 4,2 مليارات د.ك. (15,4مليار دولار اميركي)، من حجمها البالغ 1,4 مليارد.ك. في عام 2006. كما ارتفعت إيرادات التشغيل الإجمالية بنسبة 307 في المائة إلى 876 مليون د.ك. لعام 2007، بالمقارنة مع 215 مليون د.ك. لعام 2006.

كما ارتفعت خلال عام 2007 القيمة السوقية لاستثمارات شركة مشاريع الكويت في شركاتها الرئيسية التابعة المدرجة إلى 813 مليون د.ك. في نهاية عام 2007، مما ينتج 300 مليون دينار كويتي أرباحاً غير محققة وغير مدرجة ضمن القيمة الدفترية للشركة.

ولقد جاءت النتائج التشغيلية لشركة مشاريع الكويت لعام 2007 مستندة إلى الأداء القوي لشركاتها الرئيسية العاملة، الذي تجاوز الأرقام القياسية المحققة سابقاً. ففي عام 2007، ارتفع صافي ربح بنك برقان بمعدل 34 في المائة إلى 74,8 مليون د.ك. وسجل صافي ربح شركة الخليج للتأمين نموا بمعدل يقارب 350 في المائة ليصل إلى 37,6 مليون د.ك. أما بنك الخليج المتحد فمن المتوقع أن تكون نتائج أرباحه قياسية أيضاً، علماً بأن النتائج المالية لشركة مشاريع الكويت لعام 2007 - وهو العام السادس عشر على التوالي من الربحية بلا انقطاع - قد تجاوزت معدلات الربح التي أعلنها العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مشاريع الكويت فيصل العيار خلال «منتدى الشفافية» السنوي في شهر مايو 2007. وفي معرض تعليقه على هذه النتائج القياسية، قال فيصل العيار:

«قد كان عام 2007 أفضل عام في تاريخ شركة مشاريع الكويت. فقد كان بيع حصتنا في الوطنية إيضاحاً للسياسة التي ننتهجها في ممارستنا لأعمالنا، التي تقوم على تملك الشركات في القطاعات الرئيسية وتطويرها ثم بيع استثماراتنا فيها، وهي سياسة تحقق لنا ذلك النمط من النتائج الممتازة التي جعلت من شركة مشاريع الكويت شركة رائدة في السوق. كما أن جميع شركاتنا الرئيسية سجلت نتائج قياسية لعام 2007، وتعد بتحقيق مستوى مستمر من الإنجاز لمساهميها لا يقل عن هذا، وشركة مشاريع الكويت ستحقق صفقات أكثر مماثلة لصفقة الوطنية في السنوات القادمة. ويسعدني جداً أننا قد تجاوزنا مرة أخرى الأهداف المالية التي أعلنا عنها للمساهمين والمستثمرين في «منتدى الشفافية» الذي انعقد عام2007».

وأضاف العيار: «إن قيام وكالة ستاندارد أند بورز في أكتوبر بمنح شركتنا تصنيفاً ائتمانياً للأمد الطويل في مرتبة +BBB، وهو أعلى تصنيف أعطي لأي شركة تعمل في نفس المجال في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، إنما هو مستند إلى عمق واتساع أعمال وأنشطة شركة المشاريع الرئيسية. ولقد كان التزامنا تجاه جميع منتسبي مجموعة شركة مشاريع الكويت، سواء في ذلك مجتمع الكويت ككل، وعملاؤنا، ومساهمونا، وموظفونا، عاملاً محورياً بالنسبة لإنجازنا هذا، وأنا أؤمن بقوّة بأننا بهذا قد وضعنا أسس نجاح شركة مشاريع الكويت المستقبلي». ولقد واصلت شركة مشاريع الكويت وشركاتها العاملة خلال العام مساهمتها السنوية في مؤسسة مشاريع الخير التي تدعم البرامج الاجتماعية المهمة في الكويت. فقد قامت هذه المؤسسة خلال العام بتمويل أول حملة توعية عامة في المنطقة حول عُسر القراءة (الدسلكسيا)، وهو وضع يؤثر سلباً على نسبة كبيرة من سكان الكويت. وقد حققت هذه الحملة نجاحاً كبيراً، ونالت جائزة المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الكويت في يناير 2008.

متفرقات

سلطنة عُمان وإيران تبحثان إقامة مشاريع استثمارية مشتركة

مسقط / وكالات :

بدأ الأحد الماضي وفد تجاري من محافظة يزد بالجمهورية الإيرانية الإسلامية زيارة للبلاد تستمر أربعة أيام يلتقي خلالها بعدد من المسؤولين بالقطاع العام والخاص ورجال الأعمال العمانيين .

ويرأس الوفد التجاري الإيراني محافظ يزد ويضم في عضويته رئيس الغرفة التجارية وعددا من المسئولين من المحافظة بالإضافة الى 22 من ممثلي الشركات الإيرانية العاملة فى مجال الاستيراد والتصدير والبنوك والاستثمار والمواد الغذائية والسجاد والمفروشات والالكترونيات والمواد الكهربائية ومواد البناء والأثاث .

وسيلتقي الوفد التجاري الإيراني خلال الزيارة بسعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة والصناعة وسعادة خليل بن عبدالله الخنجي رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان يتم خلالها مناقشة علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين الصديقين.

كما سيقوم الوفد بزيارة إلى المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات ومنطقة الرسيل الصناعية إلى جانب الالتقاء بنظرائهم من رجال الأعمال العمانيين لبحث تعزيز العلاقات التجارية وإقامة مشاريع استثمارية مشتركة الى جانب فتح منافذ تسويقية لمنتجات البلدين .

وتشير احصائيات التبادل التجاري بين السلطنة وإيران أن المبادلات التجارية بين البلدين شهدت خلال الفترة من 2002 وحتى 2006 تذبذبا فى قيمتها حيث بلغت قيمة الواردات العمانية من إيران فى عام 2002 5ر22 مليون دولار لترتفع إلى 8ر45مليون دولار أميركي عام 2003 لتنخفض فى عام 2004 وتصل الى 4ر41مليون دولار أميركي.

وعاودت الواردات العمانية من إيران فى عام 2005 الارتفاع لتصل الى 77ر52مليون دولار أميركي لتواصل ارتفاعها فى عام 2006 وتبلغ حوالي 64ر108مليون دولار أميركي .

وتتمثل اهم الواردات العمانية من إيران فى الماعز والسجائر والأسفلت والفواكه والخضراوات والاقمشة وقطع الغيار وأجهز استقبال للهاتف المتنقل وملابس جاهزة والاحذية وسفن الصيد وكربونات كالسيوم.

وأوضحت الإحصائيات ان قيمة الصادرات العمانية الى إيران قد بلغت 520 مليون دولار أميركي لتنخفض فى عام 2003 إلى 4ر429مليون دولار أميركي لتنخفض مرة اخرى فى عام 2004 وتصل إلى 228مليون دولار أميركي وفى عام 2005 شهدت انخفاضا اخر فى قيمتها لتصل الى 2ر135 مليون دولار أميركي الا انها ارتفعت فى عام 2006 لتصل الى 8ر215 مليون دولار أميركي.

وتتمثل اهم الصادرات العمانية الى إيران فى العطور ومحضرات تجميل واجهزة كهربائية ومحضرات تضاف لزيت التشحيم والاحذية وقطع الغيار والملابس الجاهزة وسيليكات ومشروبات غازية وغيرها من الصادرات.

وتظهر احصائيات التجارة الخارجية ان ميزان التبادل التجاري يميل لصالح السلطنة حيث سجل الميزان فائضا خلال 2002 2006 قدره 5ر497 مليون دولار أميركي و6ر383مليون دولار أميركي و6ر186مليون دولار أميركي و4ر82مليون دولار أميركي و2ر107مليون دولار أميركي على التوالي .

مسقط